

وزير الدفاع التركي في العراق لفرض معادلة الأمن مقابل المياه

مطامح تركيا تشمل إقامة قواعد عسكرية دائمة على الأراضي العراقية



مطامح بلا حدود

ويخشى عراقيون، لاسيما من أكراد البلاد، أن يكون التدخل التركي في العراق انعكاساً لمطامح حقيقية في أراضيه وامتداداً للمطامع في أراضى سوريا المجاورة والتي جسدها أنقرة بالسيطرة على أجزاء واسعة من شمال وشرق سوريا باستخدام الذريعة ذاتها وهي ملاحقة التشكيلات الكردية المسلحة التي تصنفها أنقرة كتشكيلات إرهابية. وتقول مصادر عراقية إن ملامح شريط أمني تركي بدأت تتشكل في عق الأراضى العراقية، متوقعة عدم انسحاب تركيا من مناطق عملية "مخلب النمر" بالنظر إلى سوابق حكومة اردوغان في سوريا، وحتى في العراق.

حديث خلوصي أكار عن احترام سيادة العراق مناقض تماماً للتدخل العسكري التركي في أراضيه دون التنسيق مع حكومته

وسبق لمسؤول تركي بارز أن أعلن أن بلاده تعزز إقامة المزيد من القواعد العسكرية المؤقتة في شمال العراق، معتبراً أن هذه الخطوات تصب في ضمان أمن الحدود، موضحاً أن خطة بلاده تتمثل في إقامة "قواعد مؤقتة في المنطقة لمنع استخدام المناطق المحظرة (من حزب العمال) للعرض نفسه مرة أخرى"، ذلك برفض أنقرة إزالة قاعدتها العسكرية مؤقتة. وستقام قواعد جديدة.

وتؤكد مصادر عراقية أن الحديث التركي عن "قواعد مؤقتة" هو مجرد غطاء لوجود عسكري دائم، وتستدل على ذلك برفض أنقرة إزالة قاعدتها العسكرية التي أقامت قبل سنوات في بعشيقه قرب الموصل وترفض بشكل قطعي إلزائها رغم المطالبات العراقية المتكررة بذلك.

منطقة برادوست بإقليم كردستان العراق، بادرت حكومة اردوغان إلى تحميل الجانب العراقي مسؤولية ما حدث، متهمه إياه بالتغاضي عن أنشطة حزب العمال، متوقعة بمواصلة عملياتها عبر الحدود العراقية ضد مسلحي الحزب إذا استمرت بغداد في التغاضي عن وجودهم في المنطقة.

وقالت وزارة الخارجية العراقية حينها إن بغداد ألغت زيارة لوزير الدفاع التركي إلى البلاد، واستدعت السفير التركي لإبلاغه "برفض العراق المؤكد ما تقوم به بلاده من اعتداءات وانتهاكات". وردت وزارة الخارجية التركية في بيان أن وجود حزب العمال الكردستاني يهدد العراق أيضاً، وإن بغداد مسؤولة عن اتخاذ إجراءات ضد المسلحين، لكن تركيا ستدافع عن حدودها إذا سمح بوجود تلك الجماعة الكردية.

وفي خطوة أخرى تتناقض جزئياً مع مبدأ احترام سيادة الدول تحتفظ تركيا بقواعد عسكرية صغيرة في شمال العراق أنشأتها بقرار أحادي وما تزال ترفض إلى الآن إخلاءها.

وعن الجانب التركي أعرب أكار عن استعداد جيش بلاده "لتقديم الدعم والمشورة في مجالات مكافحة الإرهاب والتدريب والمناورات المشتركة".

وقال البيان إن الجانبين اتفقا على "أهمية معالجة التهديدات الإرهابية قرب مناطق الحدود المشتركة، وأن الاستقرار سيفتح الأبواب أمام المزيد من التعاون بين البلدين بما يدعم الازدهار والتقدم لدى الشعبين الصديقين، العراقي والتركي".

ويرصد متابعون للشان التركي بروز نزعة متنامية لدى تركيا بقيادة الرئيس رجب طيب اردوغان، خلال السنوات الأخيرة للتدخل العسكري خارج الحدود، في سوريا وليبيا والعراق، وأخيراً في إقليم قره باغ المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان.

تجد تركيا في حالة الضعف التي أصبح عليها العراق، وفي حاجته الماسة للتنسيق معها في ملفات حيوية في مقدمتها ملف المياه، مدخلا لفرض معادلتها الأمنية عليه والتي تتضمن التدخل العسكري المباشر في أراضيه، ولا تستثني إقامة قواعد دائمة لها هناك، بما يضمن لها موطئ قدم في البلد، ويحولها إلى طرف رئيسي، إلى جانب إيران، في صراع النفوذ في العراق المفتوح على مصراعيه للتدخلات الخارجية.

بغداد - بدأ وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، الإثنين، زيارة رسمية إلى العراق، اعتبرها مراقبون امتداداً للجهود تركيا لفرض معادلتها الأمنية والعسكرية على العراق والتي قطعت أشواطاً في تنفيذها على الأرض وتقوم على جعل الأراضي العراقية خط دفاع مقدماً على الأمن التركي ومسرحة للحرب التركية ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

وتقول أنقرة على فرض معادلتها بالقوة من خلال تكثيف عملياتها العسكرية داخل العراق وتوسيع دائرتها لتتجاوز المناطق الحدودية إلى مناطق أبعد داخل العمق العراقي، وتراهن بالتوازي مع ذلك، على إقناع السلطات العراقية بالتعاون معها والقبول بوجود القوات التركية على الأرض العراقية، من خلال مساومة حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي على ملفات حيوية على رأسها ملف المياه.

وقد ترأست زيارة أكار التي يتوقع أن تستمر ليومين وأن تشمل أربيل مركز إقليم كردستان العراق، مع فتح حكومة الكاظمي ملف المياه مع الحكومة التركية أصلاً في التوصل معها إلى اتفاق دائم وواضح المعالم حول مياه نهر دجلة الذي شرعت تركيا في إقامة مشاريع ضخمة عليه يتوقع أن تؤدي إلى تقليص حصة العراق من مياه النهر، الأمر الذي سيكون بمثابة كارثة على البلد الذي يعتمد إلى حد كبير على تلك المياه في الشرب والزراعة والصناعة.

وأعلن وزير الموارد المائية العراقي، مهدي رشيد، مؤخراً أن بلاده سلمت تركيا

رسماً بروتوكول التعاون في المجال المائي الذي أقره مجلس الوزراء مؤخراً، ويضمن مفتحاً بالإطلاقات المائية المنتظمة التي يرشد العراق الحصول عليها من مياه نهر دجلة. ولا يستبعد عراقيون أن تلجأ حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا، بما عرف عنها من انتهازية، إلى مساومة بلدهم على إقامة قواعد عسكرية تركية داخل أراضيه مقابل الحصة المائية المطلوبة من قبل حكومته.

وقال الكاظمي، لدى استقباله أكار الإثنين، إن بلاده ترفض "أي تهديد إرهابي ضد تركيا انطلاقاً من الأراضي العراقية". وجاء في بيان مشترك إثر اللقاء أن الجانبين "بحثا القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز التعاون العسكري بين العراق وتركيا ضمن إطار التعاون العام، وترسيخ مبدأ احترام سيادة العراق على جميع أراضيه".

وخلال السنة الماضية، وإثر إطلاق القوات التركية عملية عسكرية واسعة لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية ودون تنسيق مع حكومته، احتجّت بغداد أكثر من مرة على انتهاك تركيا لسيادة العراق ولحرمة أراضيه، خصوصاً وأن العملية التي حملت اسم "مخلب النمر" أوقعت قتلى وجرحى مدنيين وعسكريين عراقيين. وفي أغسطس الماضي، وفيما كانت حكومة العراق تنتظر اعتذاراً من أنقرة على قتل ضابطين وجندي من القوات العراقية في قصف جوي تركي على

حكومة تصريف أعمال تدير شؤون الكويت في ظرف استثنائي

اعتبرته المعارضة تحدياً لها، وضمنت استجوابها لرئيس الحكومة بندا ينص على "مخالفة صارخة لأحكام الدستور عند تشكيل الحكومة.. باختيار عناصر تاريخية في مجلس الوزراء"، وعدم مراعاة اتجاهات المجلس الجديد الذي يغلب عليه نواب من أصحاب التوجهات المعارضة.

وتتوقع مصادر سياسية أن ينصب الجهد بشكل خاص على تجنب اللجوء إلى خيار إبطال البرلمان وتنظيم انتخابات جديدة قد تعيد إنتاج نفس التركيبة الحالية للمجلس، ما سيدخل البلد في موقالية من التعطيل لا تسمح بها الظروف الاستثنائية التي تعيشها الكويت، وتتميز على وجه الخصوص بازمة مالية حادة ناتجة عن تراجع أسعار النفط وتدابير جائحة كورونا. وفي تطور لاحق لقبول استقالة الحكومة، أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنه

تسلم، الإثنين، اعتذاراً من الحكومة عن عدم حضور جلسة المجلس المقرر عقدها الثلاثاء، موضحاً أن البرلمان لن يعقد "إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة".

وجاءت استقالة حكومة الشيخ صباح الخالد كامتداد لظاهرة عدم استقرار السلطتين التشريعية والتنفيذية التي أصبحت سمة مميزة للحياة السياسية في الكويت بسبب كثرة الخلافات بين أعضاء البرلمان والحكومات المتعاقبة.

وترى العديد من الدوائر الكويتية أن السلطات الرقابية الواسعة للبرلمان على عمل الحكومة ومبالغة النواب في اللجوء إلى الحق الممنوح لهم بموجب الدستور في مساءلة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء عن طريق آلية الاستجواب، في مقامة أسباب التوتر الدائم في علاقة السلطتين وفي تعطيل عملهما وإحداث انقطاعات شبه منتظمة في عملية التشريع وأخذ القرار وتنفيذ البرامج.

وتذهب مصادر كويتية إلى القول بأن ضرورة تغيير الوضع القائم أصبحت فتاعة راسخة لدى كبار صنّاع القرار في البلد أملتتها المستجدات المحلية والإقليمية والدولية، وما باتت تطرحه في تحديات لا تسمح بالمزيد من التعطيل الذي كان بإمكان التخفيف من وقعه في فترات سابقة تميّزت على بوجود فاضل كبير في عائدات النفط كانت تغطي على الكثير من النقصان.

وفي عهد أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طرحت إمكانية استخدام الأمير لسلطاته لإخال تعديلات دستورية في اتجاه الحد من صراع السلطتين.

ويملك أمير الكويت حق تعديل القوانين وحل هيئات بمراسيم أميرية. وسبق له أن قام سنة 2012 بإدخال تعديل على القانون الانتخابي قضى بإلغاء إسناد أربعة أصوات لكل ناخب والاقتسام على صوت واحد.

ويعني تعديل الدستور الكويتي باتجاه تقليص السلطة الرقابية لنواب البرلمان على عمل الحكومة، حرمان قوى سياسية وأيضاً شخصيات حزبية وقبلية من ورقة للضغط على الحكومات وتحصيل امتيازات إلى جانب تصفية الحسابات الحزبية والأيدولوجية والقبلية وحتى الشخصية ضد أشخاص بعينهم.

غير أن مثل هذا السيناريو أصبح مستبعداً في الوقت الحالي بالنظر إلى تزايد قوة المعارضة الكويتية واتساع قاعدتها الشعبية، وهو ما عكسته نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة.

الكويت - قبل أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، الإثنين، استقالة الحكومة التي قدمتها الأسبوع الماضي، وكلفها بتسيير الأعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة.

والأربعاء الماضي، قدم رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح استقالة حكومته إلى أمير البلاد بعد حوالي شهر على تشكيلها، على خلفية توترات سياسية بينها وبين مجلس الأمة (البرلمان).

وجاء ذلك بعد تقديم عدد من النواب استجواباً لرئيس مجلس الوزراء يتعلق بما وصفوه بـ"مخالفات دستورية، ومماطلت الحكومة في تقديم برنامج عملها، وهيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان" الذي انتخب في ديسمبر الماضي وحصلت المعارضة على عدد كبير من مقاعد.

وذهب أغلب المطلعين على الشأن الكويتي إلى أن الاستجواب كان مجرد امتداد للخلاف الحقيقي بين الحكومة ونواب المعارضة، وخصوصاً الإسلاميين، حول عودة مرزوق الغانم إلى منصب رئيس مجلس الأمة، بينما كانت إزاحته من المنصب الذي شغله في البرلمان السابق، على رأس أجندة المعارضة التي اصطدمت بالدعم الحكومي له وفشلت في إيصال مرشحها بدر الحميدي إلى المنصب.

خيار إبطال البرلمان لا يمثل حلاً للأزمة لأن تنظيم انتخابات جديدة قد يعيد إنتاج نفس التركيبة الحالية للمجلس

وحسب الغانم ضمن معسكر الموالية للحكومة، ونزاع المعارضة عائقاً أمام مساعيها لتصير جملة من التشريعات، من بينها إصدار عفو شامل على عدد من المحكومين في قضايا سياسية وهو ما فشلت في تمريره في برلمان 2016، وتغيير القانون الانتخابي المعمول به حالياً من نظام الصوت الواحد لكل ناخب إلى نظام تعدد الأصوات للناخب الواحد.

وجاء قبول استقالة حكومة الشيخ صباح الخالد في أمر أمير الكويت نقلت عنه وكالة الأنباء الكويتية الرسمية، وتضمن أيضاً "استمرار كل من رئيس الحكومة والوزراء في تصريف العاجل من شؤون منصبيهما إلى حين تشكيل الوزارة الجديدة".

ورغم أن أكثر التوقعات تشير إلى إعادة تكليف رئيس الحكومة المستقيل بتشكيل الحكومة القادمة، إلا أن البعض ذهب إلى إمكانية أخذ الوقت الكافي قبل إعادة التكليف، لإفساح المجال لتبريد الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعرض مشروع لـ"المصالحة" يتضمن تقديم تعهدات للمعارضة بعدم عرقلة التشريعات التي تروم تمريرها واستبعاد الشخصيات المرفوضة من قبلها في الحكومة القادمة.

وقبل تشكيل الحكومة توعد نواب البرلمان بمساولة رئيس الوزراء في حال أعاد إلى حكومته من يسعونهم بوزراء "التأزيم"، وذكروا من هؤلاء وزير الداخلية السابق أنس الصالح، الذي أعيد بالفعل إلى الحكومة في منصب وزير لشؤون مجلس الوزراء، الأمر الذي



تحملوا مسؤولياتكم

تغيير جزئي في قيادة القوات العمانية

شملت التغييرات وزارات ومؤسسات هامة منها وزارة الثقافة، ووزارة الخارجية ووزارة المالية، ورئاسة البنك المركزي. كما تم دمج هيئات حكومية في وزارات جديدة، وأعيدت تسمية كيانات وتعريف مهامها، وذلك في مظهر على عمق التغييرات التي أريد لها أن ترتقي إلى مرتبة إعادة صياغة كاملة للمفاهيم السياسية والنظم الإدارية التي تدار السلطنة وفقها.

وشهدت سلطنة عمان منذ تسلّم السلطان هيثم بن طارق زمام الحكم، قبل نحو عام خلفاً للسلطان الراحل قابوس بن سعيد، تغييرات ملموسة أجهت أولاً نحو تخليص هيكل الدولة من حالة الببط والافتقار إلى المرونة التي أصابها بفعل الصرامة في تجميع السلطات بيد سلطان البلاد السابق. ولضخ دماء جديدة في الهيكل الحكومي للدولة أعيد خلال السنة الماضية تشكيل مجلس الوزراء، حيث

سلطانيين أصدرهما السلطان هيثم بن طارق، نصّ أولهما على "ترقية اللواء الركن بحري عبدالله بن خميس الرئيسي إلى رتبة فريق، وتعيينه رئيساً لأركان قوات السلطنة المسلحة". فيما نصّ المرسوم الثاني على "ترقية العميد الركن بحري سيف بن ناصر الرحني إلى رتبة لواء، وتعيينه قائداً للبحرية، وترقية العميد الركن طيار خميس بن حماد الغافري لرتبة لواء، وتعيينه قائداً لسلاح الجو".

مسقط - أعلن، الإثنين في سلطنة عمان، عن تعيين رئيس أركان جديد للجيش وقائدتين لسلاح الطيران والبحرية، وذلك في وقت تشهد فيه السلطنة بقيادة السلطان هيثم بن طارق، عملية إصلاح واسعة شملت الاقتصاد والهيكل الإدارية للدولة، وتعمقت لتشمل نظامها الأساسي باستحداث منصب ولي للعهد. وجاء التغيير الجزئي في قيادة القوات المسلحة العمانية في مرسومين